

أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية

بولحبال سميرة
مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية
حاكمي نجيب الله¹
مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية
فرقة بحث: الديناميكية والفوارق الإقليمية

ملخص:

تطرقنا في بحثنا هذا الى الآليات المسخرة من طرف الهيئات وطنية الممثل للسلطات نقدية (بنك الجزائر) التي لها سلطة الاشراف المصرفي، وهيئات دولية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) في سبيل تعميم وتقريب وصول الخدمات المالية لمستهلكي الخدمات المالية باستخدام ادوات وابتكارات المصرفية الالكترونية خاصة في المناطق المعزولة والبعيدة عن الوكالات المصرفية والبريدية في المناطق النائية ، ومدى نجاحها في أهدافها بإدخال الأموال المتداولة في السوق الموازية الى السوق الرسمية عبر الاجهزة الحديثة منها الصراف الالي والهاتف المحمول وأثرها على فك العزلة المالية على مستهلكي الخدمات المصرفية وتوسيع دائرة الشمول المالي وبالمقابل تخفيض الاقصاء المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المصارف الالكترونية، التنمية الريفية

Abstract:

We discussed in this research the mechanisms harnessed by national bodies represented by the monetary authorities (Bank of Algeria) that have the authority of banking supervision, and international bodies (the International Fund for Agricultural Development) in order to generalize and bring access to financial services to consumers of financial services using electronic banking tools and innovations, especially in the regions Isolated and distant from the banking and postal agencies in remote areas, and the extent of its success in its goals by introducing the funds traded in the parallel market to the official market through modern devices, including the ATM and mobile phone and its impact on the financial isolation p For consumers of banking services and the expansion of the circle of financial inclusion and in return reduce financial exclusion.

Key words: financial inclusion, electronic banking, rural development

تقديم:

تسعى مختلف التشريعات الاقتصادية الى تفعيل وتيرة الانتقال العقلاني والأمثل والمؤطر قانونيا لإضفاء الشرعية والحماية بين الاطراف المتعاقدة المتمثلة فيمن لديهم فوائض مالية أو نقدية يرغبون في استثمارها وتوظيفها لخلق قيمة مضافة في شكل مساهمة في خلق فوائض اقتصادية حقيقية، مما يزيد في الناتج الاجمالي الحقيقي ويؤدي الى تحقيق أرباح لهم مجزية. ومن لديهم عجز مالي وهم في حاجة الى تحريك الطاقات وعوامل الانتاج عبر توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، مما يؤدي الى تخفيض بطالة عوامل الانتاج ككل. ولضمان هذا الانتقال السلس للموارد المالية كان لابد من توفير خدمات مالية ذات مزيج تسويقي فعال (بجودة عالية، بسعر أقل، منتج، ترويج لأقصى عدد من مستهلكي الخدمات المالية، في أسرع وقت، تحمل آخر الافكار الابداعية

¹ nadjiballahhakmi@gmail.com

بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله. أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية

والابتكارية. فبعد أن اتسمت مختلف الخدمات المالية والعمليات البنكية بضعف في التنسيق بين مختلف الوكالات المصرفية، ونقص في الحوكمة بصفة عامة، مع بطء في معالجة الملفات.

وبما أن المخاطر تعتبر عنصر لصيق بطبيعة العمل المصرفي، إذ أن ديمومة واستمرارية العمل المصرفي مرهون بمدى تحكم المصرف في المخاطر المحيطة به، وتشكل الحوكمة البنكية أداة مهمة ضمن الأدوات التي تساعد في إدارة هاته المخاطر وزيادة التحكم في القرارات الرشيدة المؤدية الى كفاءة وفعالية المردودية المالية (من حيث الربحية والسيولة والامان) وشفافية والمساواة في معايير منح الائتمان المصرفي. كما يمكن للخدمات المالية المصرفية تمكين أكبر شريحة من المتعاملين الاقتصاديين من توظيف أموالهم بطرق ميسورة وأكثر ضمانا وبتكلفة أقل وبسرعة أكبر وبجودة عالية.

الإشكالية:

ومن هنا ينطلق محور بحثنا في الاجابة على الإشكالية الآتية: " ما مدى تطور ونجاح تجارب دول وهيئات في استخدام الابتكارات المصرفية الالكترونية في تشجيع الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية" وكإجابة مبدئية عن الاشكالية نقترح الفرضية الآتية: " سعت العديد من الدول ومنها الجزائر الى مواكبة ومرونة الجهاز المصرفي لبيئة الأعمال الدولية التي يعمل فيها من خلال تسخير تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية عامة والريفية خاصة"

أهمية البحث:

ترجع أهمية الموضوع إلى أن هناك فئة كبيرة ممن هم مقصيون من الاستفادة من الخدمات المالية نظرا لعدة أسباب نذكر منها: تعامل العديد من البنوك أو مراكز البريد بأساليب تقليدية في صناعة المنتجات والخدمات المالية، مع ضعف أو سوء توزيع الشبكة المصرفية (والتي يراعى فيها مبدأ توزيع الشبكة البنكية حسب توزيع الكثافة السكانية أي الحكم على توزيع الفروع المصرفية على حجم الفئة المستهدفة من الخدمات المالية دون مراعاة درجة الاحتياج)، مما يحرم فئة واسعة من مستهلكي الخدمات المالية منها. وبالتالي تؤدي إلى كبح أو نقص فعالية ومردودية نشاطاتها الانتاجية أو الخدمية، وبالتالي نقص المساهمة في الناتج الاجمالي للبلد. كما أن هناك جمهور واسع يتخوف من الخدمات المالية في حد ذاتها نظرا لعدة أسباب، نذكر منها: نقص الثقة في امان وضمن العمليات البنكية، كثافة الوثائق المطلوبة لحيازة حساب بنكي أو بريدي، بطء العمليات المصرفية (حيث أن فئة واسعة من الجمهور المستهدف من الخدمات المالية ممن لديهم تعاملات بمبالغ عالية وحركات كبيرة في حساباتهم المصرفية يجدون أنفسهم أمام قوانين تمنهم من السحب لمبالغ إلا في حدود سقوف معينة. مما يضطرهم الى التخلي عن التعامل بالشيكات، كما أنهم يواجهون عراقيل متعلقة بالانتظار لمدة أطول من أجل سحب أموالهم. ويستشف مما سبق ضعف العدالة بين الأقاليم من حيث طريقة توزيع الاستفادة من الخدمات المالية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت لمدى أهمية تفعيل آليات توسيع الشبكة المالية وتقريبها لمستهلكي الخدمات المالية ممن لديهم سواء الاحتياج المالي لتحريك عوامل الانتاج الأخرى المتوفرة لديهم مما يسهم في خلق القيمة وتقادي بطالة جميع عوامل الانتاج. ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- مذكرة من أمانة الأونكتاد في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول الى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، جنيف 12-14 نوفمبر 2014 وقد انطلقت الدراسة من واقع أن موضوع الشمول المالي بات من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت يتهدد فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية لما بعد عام 2015 من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للشمول المالي أن يسهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. وثمة عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية. والمحرومون منها بوجه خاص هم الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. ومن شأن استخدام التكنولوجيا الجديدة والنماذج التجارية المبتكرة التي تساعد في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية أن يسهم في تحسين العملية. وكما أبرز في مؤتمرات القمة والمنابر الدولية، مثل الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي عقده الأمم المتحدة، يمكن للتحويلات المالية أن تصبح مصدرا واعدة للطلب على الخدمات المالية وأن تسهم إسهاما كبيرا في الشمول المالي. وسيطلب ذلك الحد من تكاليف معاملات تحويل الأموال من أجل ضمان تيسير عمليات التحويل وجعلها أكثر أمانا وسرعة، بوسائل منها استحداث منتجات مالية جديدة. ويمكن للحكومات أن تؤدي دورا هاما في تنفيذ سياسات شاملة مصممة تصميميا جيدا. ويشمل ذلك وضع أطر تنظيمية سليمة، وتقديم حوافز لزيادة عرض الخدمات وزيادة القدرة على تحمل تكاليفها، فضلا عن توسيع نطاق الطلب على الخدمات المالية، بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين المستهلك.

- دراسة لبدر شحده حمدان وماجد أبو دية بعنوان: " أثر الاشتغال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" في المجلد 04 عدد 02 لسنة 2018 من مجلة الاقتصاد والمالية. هدفت الدراسة الى قياس أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية عامة في فلسطين في الفترة الممتدة من 1995 الى 2015، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. توصلت الدراسة الى نتائج أن المتغيرات الاقتصادية غي مستقرة عبر الزمن إلا بعد الفروق الاولى. وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، أي اثبتت وجود 05 متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، بالإضافة لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات الائتمان الالكترونية الدائنة والمدينة، عدد أجهزة الصراف الالي). وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها: وجود أثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد العاملين في القطاع الخاص، عدد فروع البنوك على التنمية

بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله. أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية

الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015، كما وجدت علاقة ايجابية قوية وذات معنوية بين التنمية الاقتصادية في فلسطين و(عدد نقاط البيع، عدد بطاقات credit card، عدد بطاقات debit card، عدد أجهزة الصراف الآلي). وبناء على النتائج أوصت الدراسة ب: ضرورة ابتكار خدمات المصرفية مقدمة بدون فروع بنكية بصفقتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وإعادة تقييم وتطوير التكنولوجيا المصرفية ولتصبح سهلة الاستخدام.

- دراسة لمحمد يسر برنيه بعنوان: " توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية" وهي عبارة عن ورقة مقدمة في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 2012/10/01.

- دراسة بعنوان: " استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي - حالة البنوك الجزائرية-حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على "أثر استخدام شبكة الانترنت على الأداء البنكي لدى البنوك الجزائرية ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة، وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من ثمانية بنوك العاملة في ولاية الجزائر والتي تمثل الادارات الرئيسية للبنوك دون الفروع. حيث تم توزيع الاستبانة على مجموع الاطارات العاملة في هذه البنوك المكونة من كل المديرين ونوابهم ورؤساء الدوائر ورؤساء المصالح، بمعدل 20 استمارة لكل بنك وبمجموع 160 استمارة، إلا أن عدد الاستبانات القابلة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي 95 استبانة، ومن أبرز نتائج الدراسة تمثلت في أن أغلب البنوك الجزائرية تقدم خدمات مصرفية عبر شبكة الانترنت وأنه هناك أثر لاستخدام الانترنت على العمل البنكي فتقديم الخدمات البنكية عبر الانترنت يؤدي الى تخفيض التكاليف التشغيلية المتمثلة في تكاليف الدعاية والاعلان وتكاليف تقديم الخدمة مباشرة من مبنى البنك مما يدل على فعالية الانترنت كبديل عن العملاء. الطرق التقليدية. كما يؤدي الى زيادة الإيرادات وسرعة انجاز المعاملات ودقتها وتلبية حاجيات العملاء.

إلا أن ما يلاحظ على الدراسة أنها اعتمدت على الاستبيان في تقييم الوزن النسبي لكل عامل من عوامل قياس الاداء البنكي.

1. الشمول المالي

1.1 ماهية الشمول المالي

- يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتبعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

- تعرف منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتقيف المالي (INFE) الشمول المالي على انه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

- ويكون عبر توفير ووضع في متناول العملاء مختلف الخدمات المالية لكل الفئات سواء مؤسسات أو أفراد (أي أشخاص طبيعيين أو معنويين) للبحث عن التوليفات المثلى التي يتم من خلالها إدارة المدخرات والاموال بصورة آمنة وسليمة ومن أهم القنوات الرسمية هي البنوك ومراكز البريد.

إعطاء فرصة للعملاء على جميع أطيافهم وتمكينهم من امتلاك حسابات مصرفية وإدارة ممتلكاتهم. حماية رؤوس أموالهم من مخاطر الطرق غير الرسمية التي لا تشرف عليها الجهات الرقابية مع تطوير المنتجات المالية وتحسينها مع ضم قطاعات لم تتعامل مع النام المصرفي أي ترسيم التعاملات.

ومن أهم خصائص الشمول المالي ما يلي:

- يجب أن يكون هناك أمان عند التعامل بالمنتجات المالية.
- أن تكون بأسعار ميسورة ومعقولة.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية.
- الاستجابة لأذواق وتفضيلات الجمهور المستهدف من العملية التمويلية.

وكما تجلت أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال خطة GPMI ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية، إضافة إلى الجانب الاجتماعي سيما ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء خاصة الفقراء منهم، وقد وضع ضمن الأهداف الاستراتيجية مع مراعاة أهداف الاستقرار المالي

وقد دعت مديرة صندوق النقد الدولي (كريستين لاغارد) المصارف المركزية الى النظر في إصدار عملات رقمية، وقد اقترحت بعض الحلول للمخاطر التي قد تواجه إصدار هذه العملات، بحتمية توفير النقود للاقتصاد الرقمي، وليس من قبيل الخيال العلمي، كما أكدت على توجه بعض البنوك المركزية عبر العالم لتطبيق هاته الافكار منها الصين وكندا والسويد والاوروغواي، وهو ما من شأنه التأثير الايجابي على كفاءة تحقيق بعض اهداف السياسة العامة مثل الشمول المالي والأمن وحماية المستهلك وتقديم ما عجز عنه القطاع الخاص بأداء المدفوعات، وأكدت على أن العملة الرقمية تتيح امكانيات كبيرة للمستثمرين من خلال قدرتها على الوصول الى الافراد والأعمال بالمناطق النائية والمهمشة وقد صرحت بأن أغلبية البنوك وانطلاقا من بحثها الى الربحية دون مراعاة تقليل الفوارق الاقليمية والجهوية لا تهتم بخدمة الفقراء والقاطنين بالمناطق الريفية. وكما أشارت ونوهت الى المخاطر والاثار السلبية للعملة الرقمية. وتؤدي الرقمنة الى تسريع وتيرة الشمول المالي

بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله. أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية

وتوسيعه سواء من حيث جمع الادخار أو تسهيل الحصول على القروض، بالإضافة الى القدرة على مراقبة السيولة وتطهيرها، والتقليل من تنامي السوق غير الرسمي بالإضافة الى مضاعفة سرعة تداول النقود في الاقتصاد. والنمو يتأتى من التخصيص الكفء والمناسب للموارد مع الوصول إليها.

1.2 مؤشرات قياس الشمول المالي وأثره على النشاطات الاقتصادية

عندما يقاس مدى تقدم دولة في تحقيق الشمول المالي، تكون نسبة من لديهم حسابات بنكية إحدى المؤشرات ويحتسب داخل هذه النسبة عدد الحسابات الراكدة والنشطة، وأسباب إحجام السكان عن التعامل مع البنوك، وأسباب عزوف التجار والشركات الصغيرة عن اللجوء إلى المؤسسات المالية، وتحتسب أيضا نسبة انتشار المدفوعات الرقمية ونسبتها من الانفاق الاستهلاكي، وعدد أفرع البنوك المتاحة، وعدد ماكينات الصراف الآلي، ونسبة التجار الذين يقبلون المدفوعات الرقمية، ومدى استخدام الدولة للسبل التكنولوجية لإتاحة المدفوعات الرقمية (الهواتف المحمولة وانتشارها)، ومدى انتشار الحسابات والمدفوعات والبنية التحتية في المناطق الريفية والنائية. فالشمول المالي يستلزم إتاحة بنية تحتية قوية، ورؤية وقيادة من الحكومة، وجهد لتثقيف مختلف القطاعات المجتمعية وعلاج أسباب عزوفها عن التعامل مع المؤسسات المالية، وتوفير محفزات للمواطنين والتجار لتشجيعهم على الانخراط في الاقتصاد الرسمي والنظام المالي.

لا يعتبر الشمول المالي وأحد أهم آلياته، المدفوعات الرقمية، غاية في حد ذاتها ولكنها وسائل تمكن من تحقيق غايات اقتصادية وسياسية تؤسس لاقتصاد رقمي يستند إلى بنية تحتية تكنولوجية، وإتاحة خدمات مالية، ووصول إلى شرائح مجتمعية غابت عن اهتمام البنوك لعقود لأسباب متعددة منها التشريعات والإجراءات غير المشجعة للتعامل مع المؤسسات المالية، والثقافة المنتشرة في المجتمعات، وعدم قدرة البنوك على الوصول إلى الطبقات الدنيا أو القاطنة في المناطق الريفية أو النائية، والتكلفة المرتبطة بالتعامل مع المؤسسات المالية، فضلاً عن تأثير دراسة المخاطر على قرارات المؤسسات المالية بالتعامل مع قطاعات عريضة من المواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة".

وفي دراسة أجرتها "موديز" بتكليف من شركة فيزا العالمية حول تأثير المدفوعات الرقمية على النمو الاقتصادي، نجد ان دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية في 70 دولة في الفترة من 2011 - 2015 اكدت ان زيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية في الدول السبعين أسهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول بنحو 296 مليار دولار، كما أسهم في خلق 2.6 مليون وظيفة سنويا في هذه الدول خلال نفس الفترة.

وأوضحت الدراسة أن المدفوعات الرقمية أضافت 10 ملايين دولار فقط لإجمالي الناتج المحلي المصري في نفس الفترة بينما أسهمت في خلق ما يقرب من 2,300 وظيفة سنويا خلال نفس الفترة، ويعكس الرقم الهزيل لإسهام المدفوعات الرقمية في إجمالي الناتج المحلي المصري وقلة عدد الوظائف حالة الشمول المالي ونسبة المدفوعات الرقمية من الانفاق الاستهلاكي في الدولة والتي لا تتجاوز 2%، وبالمقارنة، أسهمت المدفوعات

الرقمية في خلق أكثر من 56 ألف وظيفة سنويا في تركيا وأكثر من 26 ألف وظيفة سنويا في جنوب أفريقيا وأكثر من 12 ألف وظيفة سنويا في المملكة العربية السعودية.

1.3 حوافز ومتطلبات تحقيق استراتيجية الشمول المالي

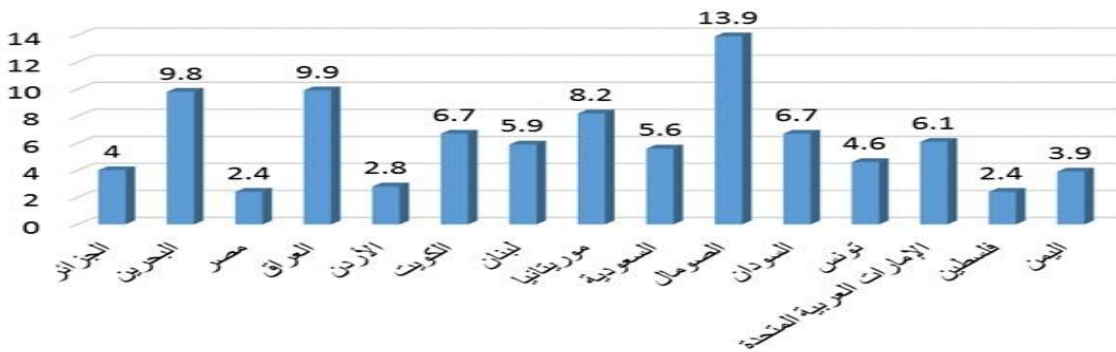
في تحليل للوثائق المطلوبة لحيازة حساب بنكي كشفت ورقة بحثية جديدة أعدها البنك الدولي أنه بوسع واضعي السياسات زيادة عدد مستخدمي الخدمات المالية الرسمية عبر سياسات تساعد على الحد من التكلفة والمستندات المطلوبة والمسافات اللازم قطعها لفتح حساب بنكي.

وأفاد البحث، الذي يحلل البيانات الدقيقة في إطار مشروع بيانات الشمول المالي العالمي، أن السياسات التي تعالج المعوقات المالية قد أثبتت فعاليتها، خاصة لنحو 2.5 مليار شخص محروم من "الخدمات البنكية"، من بينهم 75 في المائة من فقراء العالم ومن يعيشون في المناطق الريفية .

وتحلل ورقة عمل أبحاث السياسات الصادرة عن البنك الدولي كيف يستخدم 150 ألف شخص في 148 بلدا الحسابات الرسمية. ومن بين أمور أخرى، تساعد البيانات الجديدة على تفسير سبب استخدام البالغين في بلدان كالهند وبنغلادش للخدمات المالية بمعدلات تزيد عن استخدام نفس الخدمات من قبل من يعيشون في بلدان مماثلة من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

أما من حيث المتطلبات فانه وفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، يجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية.

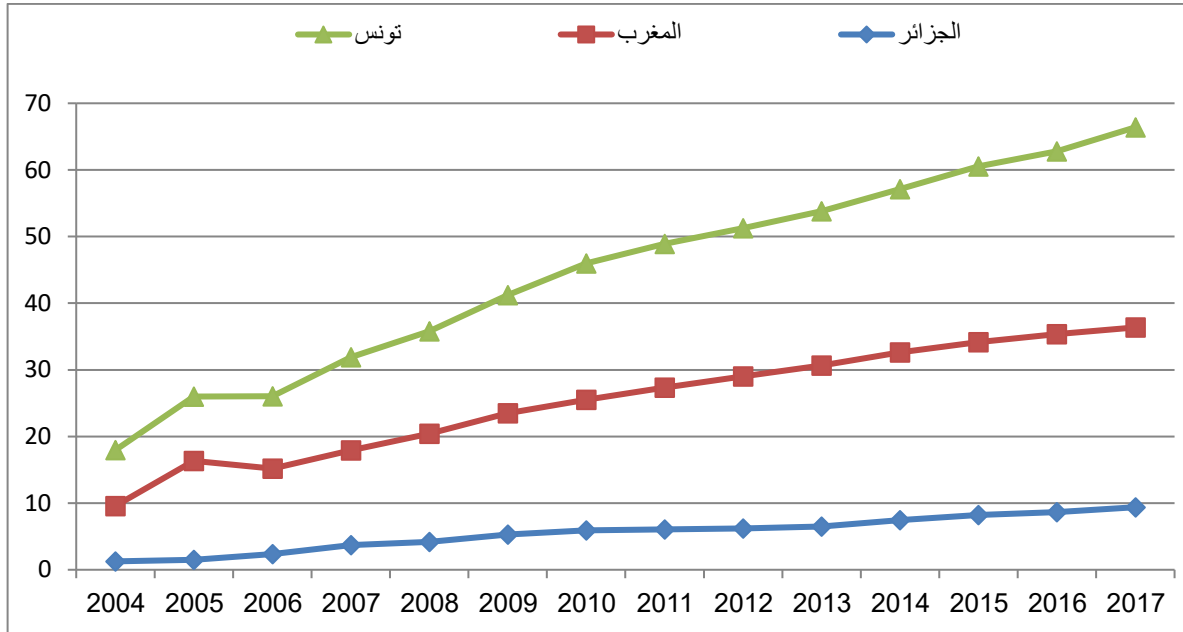
الشكل رقم 01: نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لبدء أو تشغيل أو توسيع عمل تجاري، 2014



المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتمويل الخدمات المالية 2014.

1.4 مؤشرات قياس تطور الشمول المالي في الجزائر ومقارنتها بتونس والمغرب

الشكل رقم 02: يبين تطور ماكينات الصرافة الآلية لكل 100 ألف بالغ



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مؤشرات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5>

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن، في تونس، نسبة توزيع النمو الكبير والمتزايد في درجة الاشباع المالي والقرب المالي وانخفاض الاقصاء المالي بالتالي هناك مرونة أكبر واستخدام أكبر لتكنولوجيات الاتصال المالي بين مختلف القنوات والاعوان الاقتصاديين سواء من جانب عرض أو الطلب على السيولة وبالتالي تحفيز مختلف العوامل المحفزة على طلب أو عرض النقود مما يؤدي على التسوية الآلية والسريعة والمرنة للمعاملات المالية وبالتالي اشباع الاحتياج المالي مما يؤدي الى زيادة الاستثمار عبر مختلف القطاعات. لتليها المغرب بنمو في السنوات الاولى ثم الزيادة بوتيرة منتظمة ضمن استراتيجيات التحول نحو الصيرفة على الخط أو عبر الانترنت لتسوية المعاملات اليومية للمواطنين وتقادي الاستغلال السيئ للموارد الاقتصادية. ومن ثمة فان الجزائر كما يظهر في المنحنى تحتل المرتبة الاخيرة مغاربيا في درجة توزيع والاشباع المالي في استهلاك الخدمات المصرفية مما يعني أن هناك ضغط كبير في الجزائر على الصرافات الآلية من جهة، ونظرا لشساعة مساحة الجزائر فيظهر أن هناك إقصاء مالي أكبر فيها مقارنة بنظيراتها في المغرب العربي. ومنه درجة الشمول المالي من خلال معيار الصراف الآلي يظهر تقدم تونس مغابيا.

2. الشمول المالي في الجزائر وأثر الخدمات المالية الالكترونية (قراءة في تقارير بنك الجزائر للسنوات 2002 الى 2016)

فبعد مبادرات العديد من الحكومات الى تقريب وتسهيل وسلاسة وصول الخدمة والمنتج الى المواطن " مثل مبادرات تقريب الإدارة من المواطن " عبر الخدمات الإلكترونية، وهذا ما يؤدي الى تحريك عوامل الانتاج بكفاءة وتقادي بطالتها أو التأخر في استغلالها أو تقليل تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن ضعف الاستعمال

بالخدمات المالية المتاحة، بزيادة استغلال الفرص المتاحة للراغبين في ادخار اموالهم ومساهماتهم في خلق القيمة بكل ما استطاعوا له من قيمة مدخرات من جهة، والراغبين في استغلال هذه المدخرات في الاستثمار المنتج. خاصة في ظل حرمان بعض المناطق الريفية من أدنى الحاجيات المالية التي تتواءم مع طبيعة عملهم ومناطقهم.

يتمثل دور البنك المركزي في تعميم ثقافة الشمول المالي من خلال:

- وضع القواعد والتشريعات المنظمة للتعاملات المصرفية والمؤطرة لها؛
 - الرقابة على التزام المؤسسات المالية بالقواعد المقررة والمسطرة من طرفه.
- و تعتبر البنوك المركزية للدول هي الداعم الرئيسي لتطبيق مبدأ الشمول المالي، و هذا عن طريق وضع قواعد وتشريعات لتيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، والموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهواتف الذكية في عمليات الدفع الإلكترونية، حيث تلعب البنوك دورا هاما و أساسي في تحقيق مبدأ الشمول المالي، إن هذا يتم عن طريق جذب الفئات التي لا يوجد لديها تعاملات بنكية، وذلك من خلال ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد و تقوم على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء والخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات، وكذلك مراعاة ظروف العملاء وعدم إقتالهم و تعبئتهم بالقروض.
- ومن خلال تقارير البنك المركزي الجزائري خلال الفترة من 2012 الى 2016 فقد أكد على ارتباط التوازنات الاقتصادية الكلية بالحسابات الخارجية أين انخفض إجمالي الودائع المجمعة من طرف مختلف الاعوان الاقتصاديين نتيجة تأثره بعوائد الموارد المحصلة من الصادرات البترولية وجبايتها.
- في نهاية 2016، بقي النظام المصرفي يتشكل من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة منها:

- ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرفا واحدا (01) برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين (02) عموميتين؛
- خمسة (05) شركات تأجير، من بينها ثلاث (03) عمومية؛
- تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاح، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

كما تطورت الترسانة المصرفية في الجزائر بعدة وكالات مما يبين مدى إتاحة السلطات النقدية وتبنيها لأفكار الشمول المالي لتوسيع الشبكة المصرفية وضمان الوصول لأكبر شريحة ممكنة من مستهلكي الخدمات المالية.

بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله. أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية

والجدول رقم 01: يبين تطور الشبكة المصرفية الجزائرية (كمؤشر للشمول المالي في الجزائر)

السنوات	المصارف العمومية	المصارف الخاصة	المؤسسات المالية	المجموع
2017	1145	364	95	1604
2016	1134	355	88	1577
2015	1123	346	88	1557

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر 2016 و2017

والجدول رقم 02: يمثل توزيع عدد الوكالات الموصولة الكترونيا ونسبة توزيعها

السنوات	عدد الوكالات الموصولة الكترونيا	نسبة توزيع الوكالات
2017	3826	3214
2016	3654	3320

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك الجزائر 2017

والجدول رقم 03: يبين تطور عدد السكان لكل وكالة مصرفية وعدد الموظفين لكل شبك مصرفي

السنوات	عدد السكان لكل وكالة مصرفية	عدد الموظفين لكل شبك مصرفي
2017	26309	7667
2016	26189	7680
2015	25660	7600

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك الجزائر 2017

الجدول رقم 04: عدد وكالات المصارف ومراكز البريد وتوزيع حسب الاشخاص العاملين

السنوات	عدد الوكالات المصارف ومراكز البريد	نسبة التوزيع حسب الاشخاص العاملين
2017	5430	2265
2016	5231	2316

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك الجزائر 2017

أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 25900 نسمة (25660 نسمة في 2015). بقيت نسبة السكان العاملين إلى الوكالات المصرفية مستقرة تقريبا، أي ما يعادل 7680 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي في 2016، مقابل 7600 في 2015.

أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فتمتيز شبكة وكالاته في نهاية 2016 بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات المصارف، حيث تضم 3654 وكالة موصولة إلكترونيا، موزعة على كامل التراب الوطني، ما يمثل وكالة واحدة لكل 3320 شخص عامل. إجمالا، بلغ عدد وكالات المصارف ومركز الصكوك البريدية 5231 وكالة، أي بنسبة وكالة واحدة لـ 2316 شخص عامل، مقابل 2320 شخص عامل في 2015.

أما من جانب العمق المالي ودرجة إتاحة الخدمات المالية للسكان فإنه يقدر عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصارف لصالح العملاء المودعين (حسابات نشطة بالدينار وبالعملات الأجنبية) ومن طرف مراكز الصكوك البريدية، في 2016، بحوالي 2,95 حساب لكل شخص عامل، مقابل 2,93 في 2015 نسبة إلى الأشخاص الذين يفوق سنهم 16 سنة. يقدر هذا المعدل بـ 1,26 حساب لكل شخص، مقابل 1,25 حساب في 2015.

وقد أعقب محافظ المصرف على أنه على الرغم من التطور المواتي في مجال توسع الشبكة المصرفية، يبقى مستوى العمق المالي ضعيفا، مما يستدعي تكثيف الجهود لمزيد من الوساطة المصرفية ولشمولية مالية أوسع. وعلى الرغم من صمود الجهاز المصرفي في وجه العديد من الأزمات إلا أن حتمية جمع ودائع أكبر تفرض على السلطات النقدية بذل المزيد من الجهود لتعميم الخدمات المالية للجمهور.

ومنه نلاحظ سيطرة المصارف العمومية على الساحة المصرفية بنسبة 75% من مجموع الاجهزة المكونة للنظام المالي والنقدي، إلا أن درجة التغطية المصرفية تبقى ضعيفة وعليها ضغط مصرفي من السكان عامة، أما بالنسبة للتغطية المصرفية لفئات العاملين فإنها تشهد ضغط متوسط إلا أنها شهدت تطورا بين 2015 و2016. كما نلاحظ أن عدد الوكالات البريدية يضاعف عدد الوكالات البنكية بـ 331.7 بالمائة، مما يعني أن الشبكة البريدية تغطي أكبر نسبة من السكان مما يتيح لهم الاستعادة من الخدمات البريدية. إلا أنها انخفضت في 2016 مقارنة بـ 2015 نظرا لارتفاع نسبة تزايد الفئة العاملة مقارنة بزيادة عدد الوكالات المصرفية. واتضح من ما سبق أن هناك ضغط أكبر على الوكالات المصرفية مقارنة بالبريدية حيث أن متوسط عدد زبائن ومستهلكي الخدمات المالية للوكالة البنكية يقدر بـ 3,316 أضعاف متوسط عدد زبائن الوكالة البريدية وبالتالي فالشبكة البريدية تعتبر أقرب وأوسع نطاقا من البنكية.

بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله. أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية

3. الشمول المالي وتشجيع التنمية الريفية بخدمات مالية الكترونية (تجربة الصندوق الدولي للتنمية الريفية)

3.1 ماهية التنمية الريفية:

1.4.1 التنمية الريفية المتكاملة:

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية، وصناعات ريفية، تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية. ولقد تبنت العديد من الدول العربية ومنها الجزائر، برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة اجتماعية مثل مشاريع الصحة، والتعليم، والنقل، والمياه ... الخ.

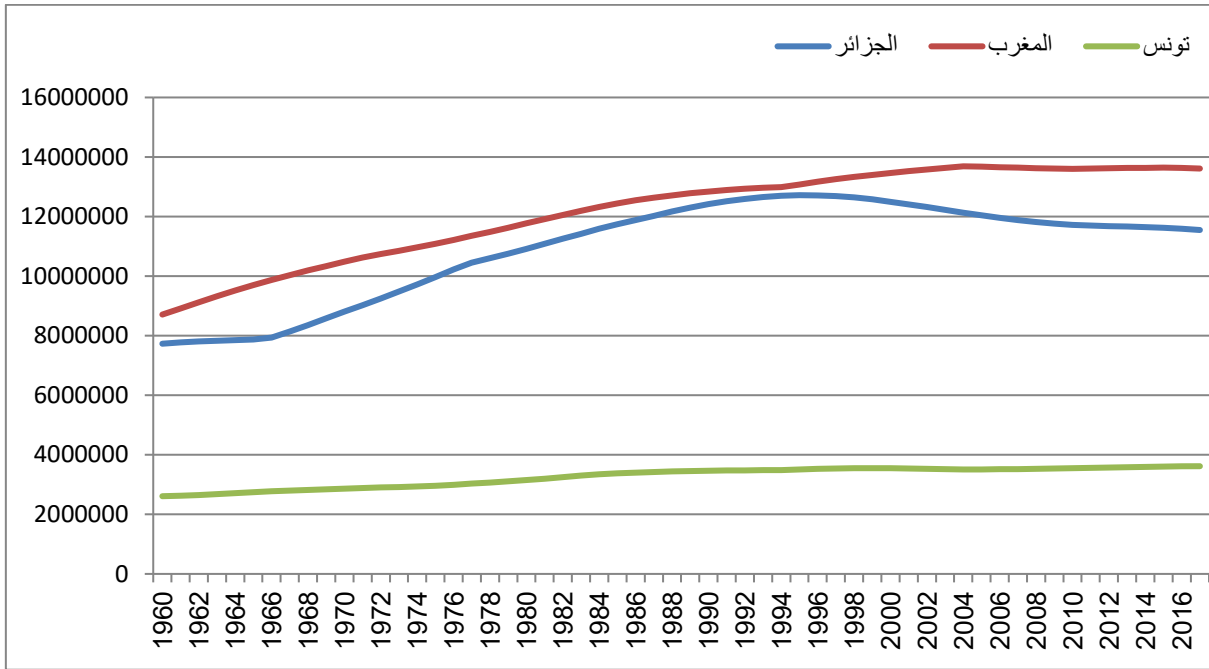
1.4.2 التنمية الريفية المستدامة

إن مفهوم التنمية الريفية المستدامة يستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة (الاحتياجات المادية والمعنوية) (في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأيكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظمتهم، وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بما يضمن لهم العيش الكريم، ويحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية المتاحة من جهة أخرى. وبالتالي فهي تمثل تنمية ريفية ذات بعد بيئي.

3.2 مؤشرات التنمية الريفية

يشير مصطلح سكان الريف إلى الذين يعيشون في المناطق الريفية حسبما هو معرف من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية. ويتم حسابها باعتبارها الفارق بين إجمالي عدد السكان وسكان الحضر. تأتي البيانات بشأن حصص سكان المناطق الحضرية المستخدمة في تقدير عدد سكان المناطق الريفية من آفاق التحضر في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة. أرقام إجمالي السكان هي تقديرات البنك الدولي.

الشكل رقم 03: يمثل تطور عدد سكان المناطق الريفية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

3.3 الحاجة للشمول المالي في المناطق الريفية

وتتجلى أهمية الشمول المالي من خلال توفير خدمات ومنتجات مالية ذات المواصفات الآتية: سهولة الوصول إليها، سرعة الوصول إليها، الوصول إليها بكفاءة ودقة عالية، حيازتها في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة، تفعيل قنوات تحديثها ومراقبة تكنولوجيات وأدوات الحصول عليها، التنافسية في أسعار الحصول عليها (أي تكلفة الحصول على المنتجات المالية)، إلمامها بالاحتياجات المالية المتزايدة لمختلف الأعوان الاقتصاديين حسب تفضيلاتهم وأذواقهم. ويهدف كذلك الشمول المالي إلى تنافسية الخدمات المالية وإدخال السيولة العائمة في الاقتصاد من السوق الموازية إلى السوق الرسمية مما يؤدي إلى الرقابة الجيدة على المعاملات المالية وحركة رؤوس الأموال ودرجة التوجه نحو القطاعات الاقتصادية. وشمولية الخدمة المصرفية تسعى الدولة من خلالها إلى توسيع دائرة الاستفادة من الموارد المالية بين طبقات المجتمع، والاستغلال الأمثل لها من خلال تفادي بطالة عوامل إنتاج أخرى نتيجة عدم إيجاد قنوات تمويلية رسمية من شأنها تأطير وحماية أطراف العملية التمويلية وتقنينها. فالشمول المالي يثبت فعالية أكبر من خلال الاستخدام الأوسع والأشمل لشريحة أكبر من المتعاملين الاقتصاديين النشطين (أي من لهم حركة كبيرة في رؤوس الأموال) وذات الأحجام الكبيرة لتسهيل جذب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية، فمثلا هناك مستثمرين متعاقدين على إنجاز مشاريع كبيرة في مناطق نائية يحتاجون إلى توفر فروع بنكية أو بريدية أو أجهزة صراف آلي بمعاملات الكترونية لتسوية تعاملاتهم المالية، وبالتالي فالشمول المالي يلعب دوره الهام في تحفيز الاستثمار في المناطق الريفية.

3.4 تحليل تجربة الصندوق الدولي للتنمية الريفية

ولا تزال الخدمات المالية الرسمية الأساسية لا تصل حتى الآن إلا إلى 10 في المائة من المجتمعات الريفية. ويسهم في هذه المشكلة المعقدة كل من ضعف البنية التحتية، والقدرة المحدودة لمقدمي الخدمات المالية، وانخفاض مستويات تعليم العملاء.

يعيش ثلاثة أرباع أفقر سكان العالم في المناطق الريفية من البلدان النامية. ويعتمد معظمهم على الزراعة لكسب عيشهم. ففي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) يتم الاستثمار في السكان الريفيين لتمكينهم من زيادة أمنهم الغذائي وتحسين تغذية أسرهم ورفع مستوى دخلهم. ومساعدتهم على بناء قدرتهم على الصمود، وتوسيع أعمالهم، والإمساك بزمام تنمية أنفسهم.

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما، وهي مركز الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ومنذ عام 1978، قدمت 20.4 مليار دولار أمريكي في شكل منح وقروض منخفضة الفائدة إلى مشروعات استفاد منها زهاء 480 مليون شخص.

1.4.3 الشمول المالي محرك للتحويل الريفي

يدرك الصندوق الإمكانيات الهائلة للتمويل الريفي لتحسين سبل عيش سكان الريف. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، أدى تطور النظم المالية إلى تأثير هائل على سبل العيش الريفية. وأتاحت المؤسسات الرائدة والأدوات الجديدة نمو الخدمات المالية وتوسيع مدى وصولها.

كما أتاحت التكنولوجيا للعملاء في المجتمعات النائية الوصول إلى مجموعة أوسع من المنتجات المالية. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ففي ظل الاقتصاد العالمي المتغير، وفي خضم الأزمات المالية، والأسعار المتقلبة للمواد الغذائية والسلع الزراعية، ومخاطر تغير المناخ، لا يزال التمويل الريفي الشامل يشكل عنصرا حاسما في التحويل الريفي.

1.4.4 إدارة المخاطر واستقطاب الاستثمارات

هناك العديد من المخاطر الكامنة التي تؤثر على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتي تنشي القطاع الخاص عن الاستثمار. وغالبا ما ترى المؤسسات المالية أن الزراعة صغيرة النطاق تنطوي على مخاطر كبيرة وتُحجم عن إقراض أموال للمزارعين. ومن التحديات الإضافية هي أن المزارعين يجمعون عن الاقتراض والاستثمار، بسبب الصعوبات التي يواجهونها في إدارة المخاطر مثل الصدمات الجوية وأمراض الماشية.

وقد عمل الصندوق على نظم التمويل الريفي في أكثر من 70 بلدا على مدار أكثر من أربعة عقود، واستثمر أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي في نظم التمويل الريفي.

ويدعم الصندوق نهج إدارة المخاطر الزراعية الذي يطابق العرض والطلب، ويستقطب التمويل والاستثمار في الريف لصالح صغار المزارعين.

ويستضيف الصندوق منصة إدارة المخاطر الزراعية، (PARM)، وهي مبادرة لمجموعة العشرين تجلب نهجا شاملا لإدارة المخاطر وعملية يتم فيها تقييم المخاطر في الزراعة، وإعطاء الأولوية لها، ومعالجتها بطريقة منظمة وجيدة التنسيق.

وتعزز منصة إدارة المخاطر الزراعية ما يلي:

- تقييمات صارمة للمخاطر؛
- ونهجا شاملا مدفوعا بالطلب لإدماج إدارة المخاطر الزراعية في السياسات الزراعية الوطنية وخطط الاستثمار.
- قوة التمويل الصغري والتحويلات المالية

وتزيد المشروعات التي يدعمها الصندوق من فرص الحصول على الخدمات المالية والقروض، حتى يتمكن صغار المنتجين من الاستثمار في أعمالهم وزيادة إنتاجيتها.

وكأحد الممولين الرئيسيين للتمويل الصغري على مستوى العالم، بلغت استثمارات الصندوق الجارية في التمويل الريفي في 31 ديسمبر 2017 حوالي 1.14 مليار دولار أمريكي. ويتم تخصيص حوالي 13 في المائة من حافظة استثماراتنا الجارية للتمويل الريفي.

وتعتبر التحويلات المالية أداة قوية لتعزيز الشمول المالي وتنمية سبل العيش في المجتمعات الريفية. ويهدف مرفق تمويل التحويلات المتعدد الجهات المانحة إلى تعظيم أثر التحويلات على التنمية، وتعزيز مشاركة المهاجرين في بلدانهم الأصلية.

نتصور عالما استؤصلت منه آفة الفقر المدقع والجوع وتعيش فيه كل أسرة ريفية في كرامة.

عالم تتاح فيه للجميع وسائل يعول عليها في الحصول على الغذاء الصحي والمغذي. عالم يشعر فيه الشباب بالأمل في المستقبل ويكونون فيه قادرين على بناء سبل عيش مزدهرة ومستدامة.

نريد للاقتصادات الريفية الازدهار وفي الوقت نفسه دعم التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية.

إن رؤيتنا للتحويل الريفي الشامل والمستدام هي أساس كل ما نقوم به.

الرؤية: تحول ريفي شامل ومستدام.

الهدف الشامل: السكان الريفيون الفقراء يتغلبون على الفقر ويحققون الأمن الغذائي من خلال سبل عيش

مجزية ومستدامة وقادرة على الصمود.

الخلاصة

من خلال بحثنا هذا استخلصنا أن هناك بوادر من طرف هيئات وسلطات وطنية منها بنك الجزائر لتطوير البنية التحتية لتعميم استخدام بعض التكنولوجيات الحديثة من أجل تمكين شريحة أكبر من المواطنين من الحصول على منتجات مالية بسهولة وسلاسة وديمومة من خلال الوكالات المصرفية والبريدية وتعميم الصرافات الآلية، إلا أن هذه المبادرات كانت ضعيفة مقارنة بنظيراتها وجاراتها المغرب وتونس، إذ تبين أن هناك ضغط مالي على الصرافات الآلية. كما تم تأكيد الفرضية من خلال أن الخدمات المالية لها عوائد أكبر بكثير من تكلفة حيازتها، لتمكن من تقريب الخدمات المالية خاصة من تلك الفئات البعيدة عن المناطق الجغرافية لتموقع الوكالات وهي في الغالبية العظمى الفئات الساكنة في المناطق الريفية والتي تعتبر أكبر الفئات المهمشة و المقصاة من الخدمات المالية، وعليه تم دراسة حالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مناحي تشجيع التحول الريفي والتجديد الريفي مع ضرورة الإدارة الفعالة للمخاطر المحدقة بالنشاط.

الهوامش:

1. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، ص 01.
2. طارق الحسيني مدير عام "فيزا" لمنطقة شمال أفريقيا وشرق المتوسط، كيف يسهم الشمول المالي والمدفوعات الإلكترونية في نمو الناتج المحلي لمصر؟، 30 أغسطس 2017، <https://www.youm7.com/story/2017/8/30/>
3. ¹ <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/12/13/new-individual-level-data-financial-inclusion-unbanked-deterred-cost-documentation-travel-requirements,22/05/2019>.
4. ¹ <https://vapulus.com/blog/ar>
5. تقرير بنك الجزائر السنوي، 2016، ص ص 82-83.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 05.
7. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم
8. 2014، ص - 20 : الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 201، ص 34.
9. ¹ <https://www.ifad.org/ar/rural-finance>
10. ¹ <https://www.ifad.org/ar/rural-finance>, الموقع الرسمي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية